أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 103

9—15 يناير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

جاءت ضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في 20 مؤشراً خلال 2011 ..
الإمارات تزاحم الاقتصادات المتقدمة على صدارة مؤشرات التنافسية العالمية

أحرزت دولة الإمارات قفزات قياسية على سلم التنافسية الدولية وذلك بعد جاءت ضمن المراكز العشرة الأولى في نحو 20 مؤشراً عالمياً صدروا خلال 2011. وعكست القفزات المتتالية لترتيب الدولة بين تصنيفيات المؤشرات العالمية للعام الماضي، المكانة التي تتبوؤها دولة الإمارات وفقاً لأهم تقارير العالمية والإنجازات التي حققتها خلال الفترة الماضية، ووفقاً لتصنيفات التقارير العالمية الرئيسية للعام 2011، حصدت الإمارات المراكز الأولى في مؤشر الحرية المالية الصادر عن مؤسسة هيريتج الأميركية ضمن المؤشر العام للمؤسسة الخاص بالحرية الاقتصادية، **والمركز الأول** في قصر الوقت اللازم لامتثال الشركات لدفع الضرائب الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن تقرير التنافسية العالمية، وكذلك **المركز الأول** في مؤشر حرية الحسابات الجارية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مؤشر التنمية المالية للعام 2011، إلى جانب **المركز الأول** في مؤشر انتشار المحمول ضمن تقرير تكنولوجيا الاتصالات المعلومات. واستأثرت دولة الإمارات بمراتب متقدمة على سلم التنافسية في تقرير التنافسية العالمية للسنوات الثلاث الماضية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، لتتقدم على قائمة طويلة من الأسواق الناهضة كالعملاقين الصين، والهند، إضافة الى روسيا والبرازيل. وأحرزت الإمارات مراكز متقدمة بين 180 دولة قيّمت التقارير الدولية قدراتها التنافسية خلال العام الماضي، حيث جاءت في **المرتبة الثالثة عالمياً** في الاستقرار الأمني وارتباطه الإيجابي ببيئة الأعمال، والرابعة عالمياً في جودة البنية التحتية للنقل الجوي، **والمرتبة الخامسة عالمياً** في كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية، **والخامسة عالمياً** أيضاً في مجال توفير الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، وكذلك **الخامسة عالمياً** في مرونة تحديد الرواتب، **والسادسة عالمياً** في جودة البنية التحتية للموانئ، **والسابعة عالمياً** في مؤشر سهولة الإجراءات الجمركية ومؤشر جودة البنية التحتية للطرق. كما حققت **المرتبة الخامسة** في تقرير سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في مؤشر التجارة عبر الحدود والسادسة في تسجيل الملكية العقارية **والخامسة** في سهولة دفع الضرائب، **والعاشرة عالمياً** في الحصول على الطاقة. وضمن مؤشر التنمية المالية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تبوأت الدولة **المرتبة الخامسة** في الاستقرار المالي، **والأولى** في حرية الحسابات المالية **والثالثة** في سهولة الحصول على العمالة الأجنبية **والخامسة** في مدى تأثير الضرائب والدعم على التنافسية، **والسادسة** في مؤشر انتظام الدفع خلال جمع الضرائب، **والسابعة** عالمياً في مؤشر الملاءة المالية للقطاع المصرفي. كما حظيت الدولة بالمرتبة **الخامسة** في التقرير ذاته في مؤشر الثقة بالسياسيين، والمرتبة **السابعة** في مؤشر أعباء الإجراءات الحكومية **والثامنة** على مؤشر نوعية البنية التحتية، والترتيب نفسه على مؤشر الربحية الإجمالية والترتيب ذاته في مؤشر سهولة الوصول الى تمويل، والعاشرة في مؤشر مركزية السياسات الاقتصادية. ووفقا لرصد أجراه مجلس الإمارات للتنافسية، الذي يقود مسيرة الدولة تجاه ترسيخ تنافسيتها على الساحة العالمية، فقد **جاءت الإمارات في المرتبة 30 عالمياً والأولى عربياً** بين 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية العالمي، والمرتبة 27 عالمياً والأولى عربياً بين110 دول على مؤشر الازدهار العالمي الصادر عن معهد ليجاتوم، والمرتبة 24 عالمياً والأولى عربياً في تقرير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمرتبة 16 عالمياً والأولى عربياً في تقرير تمكين التجارة العالمية. كما جاءت الدولة في المرتبة 30 عالمياً والأولى عربياً في تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وفي المرتبة 28 عالمياً والثانية عربياً في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، والذي ضمن 59 دولة، ثم المرتبة 33 عالمياً والثانية عربياً في تقرير البنك الدولي الخاص بممارسة أنشطة الأعمال الذي شمل 138 دولة، وفي المرتبة 27 عالمياً والثالثة عربياً في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي ضم 142 دولة، ثم المرتبة 25 عالمياً والثالثة عربياً في تقرير التنمية المالية العالمي الذي ضم نحو 60 دولة.

المصدر: الإتحاد

الدولية

ستاندرد اند بورز: اقتصاد منطقة اليورو قد ينكمش 1.5 %
صفحة 02 ◄

أوباما يطلب رسميا زيادة سقف الدين الأمريكي لأكثر من 16 تريليون دولار
صفحة 02 ◄

الاقليمية

رئيس وزراء الصين يحث السعودية على تشجيع الاستثمار في الغاز والنفط
صفحة 03 ◄

التضخم السعودي عند أدنى مستوى في أربع سنوات في 2011 والقطري 1.9 %
صفحة 03 ◄

المحلية

79% من المستهلكين متفائلون بتحسن أوضاعهم-ارتفاع مؤشر ثقة المستهلكين بدبي خلال الربع الأخير 2011
صفحة 04 ◄

ستاندرد تشارترد : 3% النمو الاقتصادي بأبوظبي و2,4% في دبي العام الحالي
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي

تقرير التنافسية العالمية 2011
صفحة 05 ◄

أوباما يطلب رسميا زيادة سقف الدين الأمريكي لأكثر من 16 تريليون دولار

طلب الرئيس الامريكي باراك اوباما رسميا من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين العام بقيمة1.2 تريليون دولار. وفي رسالة الي رئيس مجلس النواب جون بينر قال أوباما إن "هناك حاجة الي المزيد من الاقتراض للوفاء بالالتزامات القائمة." ومن المقرر أن يصوت الكونغرس على طلب أوباما خلال15 يوما . وفي حالة إقرارالطلب سوف يرتفع سقف الدين الأمريكي العام إلى 16.4 تريليون دولار. وتشير توقعات إلى أن طلب أوباما رفع سقف الدين ينذر بمعركة جديدة مع الجمهوريين المعارضين. وكان الجانبان قد خاضا معركة بشأن سقف الدين العام الماضي وانتهت بما وصف بهدنة جرى التوصل إليها بصعوبة. ومن غير المرجح ان يعرقل الكونجرس طلب الزيادة التي تهدف إلي ضمان عدم الوصول مرة أخرى الي الحد الاقصى للاستدانة الي ما بعد انتخابات الرئاسة الامريكية التي ستجرى في نوفمبر المقبل. ورغم توقع استجابة الكونغرس فإن القضية سوف تمنح الجمهوريين مبررات إضافية للادعاء بأن أوباما يفشل في خفض العجز في الميزانية الأمريكية. وكان أوباما يأمل في زيادة سقف الدين بحلول الثلاثين من شهر ديسمبر المقبل. غير بأن مجلسي النواب والشيوخ طلبا إرجاء الزيادة إلى أن يعودا للانعقاد. وهذا يعني أنه كي تتمكن الإدارة الأمريكية من سداد التزاماتها المالية ، فإنه كان عليها اللجوء إلى صندوق دعم استقرار العملة ، وهو هيئة مالية تستخدمها وزارة الخزانة الأمريكية لضمان استقرار الدولار. وقال مسؤول بالوزارة إنه قد تكون هناك حاجة إلى تدابير أخرى ، من بينها تعليق إعادة الاستثمار اليومي للأصول في صندوق معاشات حكومي ، لحين تأمين زيادة سقف المديونية.

المصدر: رويترز

ارتفاع العجز التجاري الامريكي في نوفمبر لأعلى مستوى في خمسة أشهر

ارتفع العجز التجاري الامريكي في نوفمبر الى أعلى مستوى في خمسة اشهر مما يشير الى تأثير أكبر من المتوقع للواردات على النمو الاقتصادي في الربع الاخير. وأظهرت بيانات لوزارة التجارة أن العجز التجاري بلغ 47.8 مليار دولار مقارنة مع توقعات لمحللين لعجز قدره 45 مليار دولار. وعدلت الحكومة تقديراتها الاولية للعجز التجاري في اكتوبر بخفض بسيط الى 43.3 مليار دولار. وزادت الواردات 1.3 بالمئة الى 225.6 مليار دولار مع زيادة الواردات الصناعية وتكاليف واردات النفط. وهذه هي أكبر زيادة في الواردات منذ مايو وفقا لاحصاءات معدلة على اساس موسمي. وارتفع متوسط سعر النفط المستورد الى 102.50 دولار للبرميل بزيادة قدرها 3.7 بالمئة عن اكتوبر. وارتفع حجم واردات الخام ايضا. وسجلت واردات السلع الرأسمالية مستوى قياسيا مرتفعا. ويشير اتساع العجز التجاري الى أن المزيد من السلع والخدمات التي اشتراها رجال الاعمال والمستهلكون الامريكيون انتج خارج البلاد وهو ما يخصم من الناتج المحلي الاجمالي. وتأثر الاقتصاد أيضا بتراجع الصادرات بنسبة 0.9 بالمئة في نوفمبر الى 177.8 مليار دولار. وتراجع العجز التجاري الامريكي مع الصين الي 26.9 مليار دولار في نوفمبر مع ارتفاع الصادرات الامريكية الي العملاق الاقتصادي الاسيوي الي 9.9 مليار دولار وفقا لارقام غير معدلة موسميا. وسجلت الصادرات الامريكية الي الصين أعلى مستوى لها منذ ديسمبر كانون الاول 2010 في حين تراجعت الواردات.

المصدر: رويترز

ستاندرد اند بورز: اقتصاد منطقة اليورو قد ينكمش 1.5 %

قالت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيفات الائتمانية ان من المحتمل بنسبة 40 بالمئة أن يدخل اقتصاد منطقة اليورو في ركود هذا العام محذرة الحكومات من أن سياساتها تركز بشكل أكثر من اللازم على خفض الديون. وقال محلل الائتمان لدى ستاندرد اند بورز في مؤتمر بالهاتف "خطر الركود يتزايد ونتوقع الان أن يكون احتمال الركود 40% هذا العام. "قد يفضي هذا الى انكماش اقتصادي لمنطقة اليورو بنحو 1.5%." كانت ستاندرد اند بورز خفضت تصنيفات ديون تسع من دول منطقة اليورو السبع عشرة وقالت في مؤتمر بالهاتف مع المستثمرين والصحفيين ان البنك المركزي الاوروبي خيب أملها عندما لم يعزز مشترياته من سندات المنطقة في السوق الثانوية لتهدئة المستثمرين.

المصدر: رويترز

ميركل: على أوروبا أن تتحرك بسرعة بعد خفض التصنيفات

قالت المستشارة الالمانية ان قيام ستاندرد اند بورز بخفض التصنيفات الائتمانية لدول بمنطقة اليورو يبرز ضرورة الاسراع بإتمام اتفاق لتشديد القواعد المالية وتفعيل صندوق الانقاذ الدائم في أسرع وقت ممكن. وقالت خلال اجتماع سياسي في مدينة كيل الشمالية "نواجه الان تحدي تطبيق الاتفاق المالي بشكل أسرع ... وأن نقوم بذلك بحسم لا أن نحاول تخفيفه. "سنعمل أيضا بشكل خاص على تطبيق الية الاستقرار الدائمة - الية الاستقرار الاوروبي - في أسرع ما يمكن .. هذا مهم فيما يخص ثقة المستثمر." كانت ستاندرد اند بورز قد خفضت أمس الجمعة التصنيفات الائتمانية لتسع من دول الاتحاد الاوروبي السبع عشرة. واحتفظت ألمانيا بتصنيفها الممتاز لكن كلا من فرنسا والنمسا فقدت تصنيفها. وقالت ميركل ان خطوة ستاندرد اند بورز لم تكن مفاجئة. وقالت "انها واحدة من ثلاث وكالات تصنيف .. أخذنا الامر في الحسبان. " وفيما يخص صندوق الانقاذ الحالي قالت ميركل ان خفض التصنيف لن يؤثر على نشاطه. وقالت "المهام الضرورية التي يجب على صندوق الانقاذ القيام بها في الاشهر القادمة أعتقد بقوة أنه يمكن تحقيقها بالوسائل الحالية. "أسعار الفائدة الضرورية لقبول سندات معينة ارتفعت بالفعل بعض الشيء على أي حال .. عمل الصندوق لن يتعرض للنسف. لا أرى حاجة الى تغيير أي شيء فيما يتعلق بصندوق الاستقرار المالي الاوروبي."

المصدر: رويترز

السعودية توقع اتفاق سكك حديدية بقيمة 8.2 مليار دولار مع مجموعة اسبانية

وقعت السعودية عقدا قيمته 30.8 مليار ريال (8.2 مليار دولار) يوم السبت مع كونسورتيوم اسباني لبناء خط سكك حديدية عالي السرعة يربط مكة والمدينة بميناء جدة. ووقع وزير المالية السعودية ابراهيم العساف ووزير النقل جبارة الصريصري الاتفاق مع وزير الخارجية الاسبانية خوسيه مانويل جارثيا مارجايو ووزيرة الاشغال العامة أنا باستور. كان ائتلاف الشعلة الذي يضم شركات اسبانية من بينها ايه.دي.اي.اف وار.اي.ان.اف.اي وتالجو قد فاز بالمشروع العام الماضي بعد منافسة طويلة مع مجموعة بقيادة فرنسية. ويتعلق العقد بالمرحلة الثانية من المشروع والتي تشمل مد القضبان الحديدية وتوصيل الكهرباء وتنفيذ العمليات والصيانة. ويباشر أكبر بلد مصدر للنفط في العالم توسعا سريعا في شبكته للسكك الحديدية بمد خطوط الى المدن ومناجم الفوسفات في الشمال وربط الساحلين الشرقي والغربي اضافة الى خط مكة-المدينة. ومن المتوقع أن يسهم الخط الجديد في تحسين حركة النقل أثناء موسم الحج. (الدولار يساوي 3.7503 ريال سعودي)

المصدر: رويترز

رئيس وزراء الصين يحث السعودية على تشجيع الاستثمار في الغاز والنفط

ذكرت تقارير لوسائل الاعلام الصينية يوم الاحد بعد ان ان بدأ رئيس الوزراء الصيني ون جياو باو جولة في الدول المنتجة للطاقة بالشرق الاوسط ان ون حث السعودية على فتح مواردها الضخمة في مجالي النفط والغاز امام الاستثمارات الموسعة من الشركات الصينية. وقالت شينخوا ان ون قال ايضا خلال محادثات مع الامير نايف ولي العهد السعودي ان حكومته ستشجع الشركات الصينية "ذات السمعة الطيبة" على الاستثمار في الموانيء والسكك الحديدية والبنية الاساسية السعودية. والسعودية بالفعل اكبر مورد للنفط الذي تستورده الصين كما ان ضمان امن الطاقة يتصدر جدول اعمال ون في الرياض وربما يعكس القلق بشأن كيف يمكن للتوترات النووية والعقوبات ان تؤثر على الواردات من ايران. واضافت شينخوا ان ون ابلغ الامير نايف ان "كلا من الصين والسعودية في مراحل مهمة من النمو وهناك امكانيات واسعة لتعزيز التعاون. "يجب على الجانبين العمل معا لتعزيز التجارة والتعاون في التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي وتكريرهما." وقال ون ان "الحكومة الصينية تشجع الشركات الصينية القوية وذات السمعة الطيبة على المشاركة بشكل اكبر في بناء السكك الحديدية والموانيء والاتصالات والبنية الاساسية الاخرى في السعودية." ونقل تقرير شينخوا عن الامير نايف الذي اصبح وليا لعهد السعودية في اكتوبر تشرين الاول قوله ان السعودية مستعدة لتعزيز التعاون في مجالي الطاقة والبنية الاساسية. والصين هي بالفعل اكبر زبون للسعودية وتحرص السعودية على تنويع علاقاتها الاقتصادية. ولكن التقرير الصيني لم يشر لصفقات محددة في مجالي الطاقة والبنية الاساسية مع السعودية اكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وقالت شركة ارامكو عملاق النفط الحكومي السعودي انها ستوقع على اتفاقية نهائية في مطلع الاسبوع لبناء مصفاة للنفط طاقتها 400 الف برميل يوميا في ينبع مع مجموعة سينوبيك الصينية.

المصدر: رويترز

التضخم السعودي عند أدنى مستوى في أربع سنوات في 2011 والقطري 1.9 %

أظهرت بيانات تباطؤ التضخم بالسعودية الى أدنى مستوى في أربع سنوات عند خمسة بالمئة في المتوسط العام الماضي رغم انفاق حكومي قياسي في حين زادت تكاليف المعيشة في قطر 1.9 بالمئة بعد عامين من انكماش الاسعار. وتباطأ متوسط نمو أسعار المستهلكين في الاقتصاد السعودي البالغ حجمه 577 مليار دولار من 5.3 بالمئة في 2010 لاسباب منها تراجع في أسعار الغذاء العالمية. وجاءت أرقام 2011 دون توقع يبلغ 5.8 بالمئة نشره البنك المركزي في تقريره السنوي وفوق تقدير أعلنته وزارة المالية في ديسمبر عند 4.7 بالمئة. لكنه يتماشى مع توقعات محللين استطلعت اراءهم في ديسمبر. وزاد التضخم في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم الى 5.3 بالمئة على أساس سنوي في ديسمبر وهو الرقم ذاته المسجل في سبتمبر أيلول ويناير كانون الثاني ويعد أعلى مستوى خلال 2011 حسبما أفادت البيانات الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات. وبلغت نسبة نمو الاسعار على أساس شهري في المملكة التي تربط عملتها الريال بالدولار الامريكي 0.2 بالمئة بعد زيادة بالوتيرة ذاتها في نوفمبر. وقال جارمو كوتيلين كبير الاقتصاديين لدى البنك الاهلي التجاري في جدة "لم يطرأ تغير يذكر كما كان متوقعا. "نتوقع استمرار نفس الاتجاه (في 2012). نميل الى توقع بعض الضغوط الاضافية جراء الانفاق الحكومي لكن القوة النسبية للدولار ستخفف من أثر ذلك." وفي العام الماضي أنفقت الحكومة 804 مليارات ريال (214 مليار دولار) وهو أعلى مستوى على الاطلاق وذلك جزئيا بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي هزت الشرق الاوسط. وأعلنت المملكة عن ميزانية بقيمة 690 مليار ريال للعام الحالي. وشهدت السعودية احتجاجات محدودة للاقلية الشيعية في المنطقة الشرقية المنتجة للنفط.

المصدر: رويترز

15 يناير 2012

79% من المستهلكين متفائلون بتحسن أوضاعهم-ارتفاع مؤشر ثقة المستهلكين بدبي خلال الربع الأخير 2011

ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين في إمارة دبي، مسجلاً 125 نقطة في الربع الأخير من العام الماضي، بزيادة 15 نقطة، عن الربع الثالث من 2011، بحسب مؤشر ثقة المستهلكين الصادر عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي. وأظهرت نتائج المؤشر، ارتفاع ثقة المستهلكين، بشأن انتعاش الوضع الاقتصادي، بنسبة 22% في الربع الأخير من عام 2011، مقارنة بالربع الثالث من العام ذاته، وأكد 79% من المستهلكين في دبي تفاؤلهم تجاه تحسن الظروف المادية الشخصية خلال العام الحالي، وأشار 70% منهم إلى تحسن الوضع الوظيفي على مدى عام 2012. وأظهرت نتائج المؤشر أيضاً تحسناً في تصورات المستهلكين بشأن الوضع الاقتصادي في إمارة دبي، حيث أبدى أكثر من 60% من المستهلكين نظرة إيجابية خلال العام الحالي. وأبدى موظفو القطاع العام تفاؤلاً أكبر من موظفي القطاع الخاص حيال فرص العمل الحالية والظروف المادية الشخصية، وأعتبر ثلثا المستهلكين بأن الوقت الحالي هو الأمثل لشراء المنتجات التي يريدونها. وأظهر المؤشر أيضاً أن الوضع الاقتصادي وزيادة أسعار المواد الغذائية أبرز الاهتمامات التي تشغل بال المستهلكين، فيما تعتبر زيادة فواتير الهاتف والطاقة والأمان الوظيفي أكثر الأمور المقلقة. ويهدف مؤشر ثقة المستهلك إلى قياس مستوى ثقة المستهلكين وتقييم انطباعاتهم حول الوضع الاقتصادي في إمارة دبي، والكشف عن العوامل الأساسية وراء سلوكياتهم كمستهلكين، ويستند على 3 محاور رئيسية هي، تصورات فرص العمل الحالية، والظروف المادية الشخصية، إلى جانب تصورات الحالة الاقتصادية في دبي في الوقت الجاري، وعلى مدى الاثني عشر شهراً المقبلة.

المصدر: الاتحاد

سي . أم . إيه تمنح أبوظبي (AA) وتؤكد تخطي دبي المخاوف الائتمانية

أكدت مؤسسة سي . إم . إيه العالمية، أن دبي نجحت في تخطي المخاوف الائتمانية، وأنها استعادت ثقة الأسواق العالمية رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم اليوم، الأمر الذي ينعكس بوضوح في تراجع تكلفة التأمين على ديون الإمارة السيادية في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 8%، لتصل إلى 452. 2 نقطة أساس، مقابل 490. 49 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2011 . وتحسن تصنيف إمارة دبي ضمن تقرير مخاطر الديون السيادية الذي تنشره المؤسسة اليوم لتقفز أربع درجات من المركز العاشر إلى المرتبة 14 بين الدول الأعلى مخاطرة ائتمانية، ومنحت المؤسسة دبي تقييماً ائتمانياً (BB) الذي يعكس استقرار الوضع الائتماني للإمارة . وحافظت إمارة أبوظبي على استقرار وضعها الائتماني بحسب مؤسسة "سي . أو إيه"، التي صنفت أبوظبي في المرتبة الثانية عشرة بين أقل الدول من حيث المخاطرة الائتمانية . ووصلت تكلفة التأمين على ديون العاصمة السيادية 4 .127 نقطة أساس في الربع الأخير من العام الماضي مقابل 09 .122 نقطة أساس في الربع الثالث 2011 . ومنحت المؤسسة أبوظبي تقييماً ائتمانياً (AA) بما يعكس قوة ثقة الأسواق العالمية في قدرة العاصمة على الوفاء بالتزاماتها المالية . وعلى مستوى الدول العربية صنف التقرير مصر في المرتبة الثامنة بين الاقتصادات الأعلى مخاطرة ائتمانية مع ارتفاع تكلفة التأمين على ديونها السيادية إلى 4 .621 نقطة أساس في الربع الأخير من العام الماضي مقابل 33 .457 نقطة أساس في الربع الثالث من 2011 .

المصدر: الخليج

ستاندرد تشارترد : 3% النمو الاقتصادي بأبوظبي و2,4% في دبي العام الحالي

يحقق اقتصاد أبوظبي نمواً حقيقياً قدره 3% العام الحالي، مع تنشيط الإنفاق على المشاريع الاستراتيجية، فيما ينمو الناتج المحلي لدبي 2,4% خلال 2012، مستفيداً من عوائد قطاعات السياحة والتجزئة، بحسب توقعات بنك ستاندر تشارترد. وأوضح البنك في تقريره السنوي جلوبال فوكوس أن اقتصاد العاصمة الذي يستحوذ على 60% من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات، سينمو مع عودة للإنفاق بحذر خلال النصف الأول من العام، ومن ثم تسريع العملية خلال النصف الثاني عقب الانتهاء من المشاريع التي سبق أن بدئ تنفيذها في العام 2011. ومن المتوقع أن يسجل اقتصاد دبي الذي يستحوذ على 29% من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات، نمواً بنسبة 2,4% العام الحالي، على أن يبقى قطاعا السياحة والتجارة بالتجزئة في الإمارة المحركين الرئيسيين لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وجاء في التقرير أن معدلات الإشغال الفندقي بدبي سجلت نحو 70 إلى 80% خلال معظم العام 2011، لا بل ارتفعت إلى 100 % خلال الأعياد والعطل الرسمية. وقد حافظت هذه المعدلات على مستواها المرتفع على الرغم من الارتفاع الكبير في غرف الفنادق على مدى السنوات الأربع الأخيرة. وفيما يخص اقتصاد الدولة ككل، توقع التقرير أن يحقق الاقتصاد الوطني نمواً نسبته 2,4% للعام الماضي، مقابل 3,8% عام 2010، مقابل توقعات رسمية تشير إلى أن النمو الاقتصاد لن يقل عن 3,5% لعام 2011. وأوضح التقرير أن دولة الإمارات شهدت نمواً اقتصادياً قوياً في العام 2011، مستفيدةً من تحسين الديناميكيات الداخلية ومن ظاهرة »النزوح إلى الأمان «عقب التطورات المحيطة بالربيع العربي. وعزز هذا الاضطراب السياسي في المنطقة قطاع النفط في أبوظبي الذي شهد ارتفاعاً في الإنتاج للتعويض عن الانخفاض في الإنتاج في ليبيا، ناهيك عن تعزيز الاقتصاد غير النفطي في دبي، لا سيما قطاعات التجارة والسياحة والتجارة بالتجزئة. وبالتالي، من المتوقع أن يساهم هذان العاملان في دفع العجلة الاقتصادية لعام 2012 إلى حد ما، ولكن بشكل معتدل. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإنتاج النفطي في العام 2011، إلا أنها تقارب حالياً حد الإنتاج الاقصى في الإمارات. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن تسجل القدرة الإنتاجية للنفط في الإمارات 2,7 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2011. وفي حين يتعين على القطاعات الرئيسية غير النفطية في دبي، لاسيما مجالات السياحة والتجارة بالتجزئة، الحفاظ على ديناميكيتها الإيجابية خلال العام الحالي، يعتقد »ستاندرد تشارترد «أنه من الصعب عليها تحقيق التقدم نفسه الذي حققته في العام الفائت، وذلك نظراً للبيئة العالمية الأكثر تحدياً. وحول التضخم، توقع التقرير أن ترتفع أسعار المستهلك بالإمارات بنحو 1,6% العام الحالي، مقارنة بتوقعات تحوم حول 2% للعام الماضي ككل.

المصدر: الاتحاد

تقرير التنافسية العالمية 2011

صدر مؤخراً مؤشر التنافسية العالمية لعام 2010-2011م ضمن تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصاد العالمي. ويقدم تقرير هذ العام، الذي يعتبر نتاجاً للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية واستطلاع رأي لأكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في 139 دولة، صورة شاملة تضم عدداً كبيراً من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية وسياسية ومؤسسية تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية.

أهمية تقرير التنافسية العالمية

تكمن أهمية تقرير التنافسية العالمية، الذي يصدر سنوياً منذ العام 1979م، في عدد من العناصر أهمها؛ تطوره خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في جميع الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني، والأهم أنه يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم. مؤشر التنافسية العالمية ويشمل مؤشر التنافسية العالمية هذا العام 139 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 133 دولة و14 دولة عربية خلال مؤشر 2009-2010م الماضي، حيث تمت إضافة كل من؛ لبنان، أنجولا، كاب فيردي، رواندا، سوازيلاند، إيران، مولدو!% (التي تم استبعادها في تقرير العام السابق لعدم توفر بياناتها). في حين تم استبعاد سورينام (التي شملها تقرير العام السابق) لعدم توفر بيانات كافية عنها.

دليل ومعايير المؤشر

ويتكون مؤشر التنافسية العالمية من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية؛ مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكوناً أساسياً تضم 111 مكوناً فرعياً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية .

ووفقاً للمؤشر، فإن الاقتصاد الذي يمر **بالمرحلة الأولى** من التنمية، يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة. وخلال هذه المرحلة تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية وتتسم مستويات إنتاجيتها بالانخفاض، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور. وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة، يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية (جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البيئة التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي). وتشمل تلك المرحلة عدداً من الدول النامية منها موريتانيا من الدول العربية. بين المرحلتين الأولى والثانية ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية. وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية، وهي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ومصر وسورية وليبيا والمغرب والجزائر.

وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، انتقلت الاقتصادات إلى مرحلة **التنمية الثانية**، وخلالها تبدأ الاقتصادات في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية. وفي هذه المرحلة تعتمد التنافسية العالمية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة (مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فاعلية وكفاءة سوقي السلع والعمل، مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي بالإضافة إلى مدى اتساع حجم السوق المحلي أو الخارجي)، وتشمل تلك المرحلة دولاً في مرحلة تعزيز فاعليتها الاقتصادية كتونس والأردن ولبنان. بين المرحلتين الثانية والثالثة ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل مملكة البحرين وسلطنة عُمان.

وفي **المرحلة الثالثة** والأخيرة من التنمية، وفقاً لتصنيف المؤشر، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة، وفي هذه المرحلة تصبح الشركات، بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير، قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاجية معقدة ثم تصميمها وفقاً لنتائج معتمدة لبحوث عمليات تعتمد مستويات متقدمة من العلم والتقنية وتشمل تلك المرحلة دولة الإمارات العربية المتحدة فقط من الدول العربية .

منهجية المؤشر

ووفقاً لمنهجية إعداد المؤشر، يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما؛ حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (حيث صنفت الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبته 70%) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر صرف السوق.

كيفية حساب المؤشر

ولأغراض حساب المؤشر، تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليها، حيث تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها، وفقاً لمنهجية التصنيف المعروضة سلفاً ومجموعات المؤشرات الفرعية. ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة، ثم اللجوء إلى تقدير دالة الانحدار المعروفة باسم A maximum Likelihood Regression على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع، وكل مجموعة مؤشرات فرعية، كمتغيرات مفسرة، ومن ثم اعتبار قيم المعاملات Coefficients التي تم تقديرها لكل مرحلة تنمية، أوزان نسبية كالتالي:

ترتيب دول العالم في المؤشر

لم تتغير قائمة أفضل عشر دول عالمياً في المؤشر مقارنة بالعام 2009/2010م السابق، إلا أن ترتيب تلك الدول قد طاله التغيير، ففي حين حافظت سويسرا على تصدرها المؤشر للسنة الثانية على التوالي، حلت السويد في المركز الثاني على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت إلى المركز الرابع عالمياً، وبينما استقرت سنغافورة في المركز الثالث، حلت ألمانيا في المركز الخامس على حساب الدنمارك التي تراجعت إلى المركز التاسع. وجاءت اليابان في المركز السادس ثم فنلندا، فهولندا، في حين تراجعت كندا بمرتبة واحدة لتحل في المركز العاشر، وعلى الجانب الآخر من المؤشر، حلت كل من (ساحل العاج، نيبال، موزنبيق، مالي، نيمور الشرقية، بوركينافاسو، موريتانيا، زيمبابوي، بروندي، أنجولا، وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت دولة قطر خلال العام 5 مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب 17 وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربياً، وتلتها في المراتب العشر الأولى عربياً كل من المملكة العربية السعودية التي قفزت 7 مراكز لتحتل الترتيب 21 ثم دولة الإمارات العربية المتحدة الترتيب 25 ثم تونس التي قفزت 8 مراكز إلى الترتيب 32 تليها سلطنة عُمان 34، دولة الكويت 35، مملكة البحرين 37، ثم الأردن التي تراجعت 15 مركزاً إلى 65، فالمغرب التي تراجعت مركزين إلى 75، ثم مصر التي تراجعت 11 مركزاً إلى 81، فالجزائر 86، في حين دخلت لبنان لأول مرة ضمن التقرير في المركز 92، ثم سوريا التي تراجع ترتيبها 3 مراكز إلى 97، ثم ليبيا التي تراجع ترتيبها إلى 100، وأخيراً موريتانيا التي تراجعت 8 مراكز ليصل ترتيبها إلى المركز 135.

توصيات التقرير

ويحث التقرير دول المنطقة على مواصلة الإصلاحات، ولا سيما في القطاع المالي، ويشمل (القطاع المصرفي، سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين) بما يعزز الثقة في المؤسسات المالية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية خصوصاً أنها أقل المؤسسات تأثراً بها إذ ما قورنت بأداء المؤسسات المالية في أقاليم اقتصادية أخرى، ذلك بفضل الفورة البترولية التي أسهمت في نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء وزيادة مستويات تحويلات العاملين في الخارج لدى دول عربية أخرى.